

قلبت لاهيا في ان المعتاد في التصديق عمل القلب حتى لو قرضا
عدم وضع لفظ التصديق لمعنى او وضعه لمعنى غير التصديق
القلبي لم يجر احد من اهل اللغة والعرفان التلغظ بكلمة تصدقت
مصدق النبي صلى الله عليه وسلم ومؤمن به ولهذا صح لفي الايمان
عن بعض المقربين باللسان قال الله تعالى ومن الناس من يقول
امنا بالله واليوم الآخر وما هم بمؤمنين وقال الله تعالى قالت
الاعراب منا قومنا ولم يؤمنوا ولكن قولوا المسلمين ائمة المتقيا للسان
وحي نزلت في انه يسمى مؤمنا لغة وتحري عليه احكام الايمان
ظاهر وانما النزاع في كونه مؤمنا فيما بينه وبين الله تعالى
والنبي صلى الله عليه وسلم ومن بعده كما كانوا يحكمون بالايمان
من تكلم بكلمة الشراة كما كانوا يحكمون بكفر المناصرين فدل على
انه لا يكفي في الايمان فعل اللسان وايضا الاجماع منعقد على
اعمال من صدقت قلبه وفضل لا يقرر بلسانه ومنه منه ما يقع
من خرس وجوه فطهران ليست حقيقة الايمان مجرد كلمة الشراة
على ما زعمت الكرامية ولما كان مذهب جمهور المحدثين والمنكلمين
والعلم ان الايمان تصديق بالجنان وقرار باللسان وعمل بالادكان
اشار الى نفي ذلك بقوله قر واما الاعمال في اي الطاعات قرني
يتزايد في نفي والايمان لا يزيد ولا ينقص ثم فهمنا مقامان
الاذلان الاعمال غير واخلت في الايمان لما مر ان حقيقة الايمان
هو التصديق ولا انه قد ورد في الكتاب والسنة عطف الاعمال
على الايمان كقوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات مع
القطع بان العطف يقتضي المعايير وعدم وجود المعطوف في
المطوف عليه وترد ايضا جعل الايمان شرط صحة الاعمال كما في
قوله تعالى ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن مع القطع بان
الشرط لا يدخل في الشرط لا امتناع الشرط الذي بنفسه ورد

المقام الثاني

المقام الاول

ايضا

ايضا اثبات الايمان من تركة بعض الاعمال كما في قوله تعالى وان
يتطافنا من المؤمنين اوتيتوا على ما تم مع القطع لانه لا يتحقق لشي
بدون ركبه ولا يحق ان هذه الوجودات انما تقوم محض على من جعل
الطاعات ركبا من حقيقة الايمان بحيث ان تاركها لا يكون مؤمنا
كما هو رأي المعتزلة لا على رأي من ذهب الى انها ركز من الايمان
تلك الاعمال بحيث لا يخرج تاركها عن حقيقة الايمان كما ذهب اليه
المالكي رحمه الله وقد سبق تمسكات المعتزلة فاجوبتها بما سبق
المعلق الثاني ان حقيقة الايمان لا تزيد ولا تنقص لما مر من انه
التصديق القلبي الذي يقع عند الحرور والاعمال وهذا لا يتصور
انه زيادة ولا نقصان حتى ان من حصل له حقيقة التصديق
فقط اتي بالطاعات او امتنك المعاصي فنصدق به باق على حاله
لا يتغير فيه اضلا والايات الدالة على زيادة الايمان محمولة على
شراةكم ابو حنيفة رحمه الله اعلم كانوا كما امسوا في الجملة ثم
تاتي فرض بعد فرض فكانوا يؤمنون بكل فرض خاص وخاصه ان
كان يزيد زيادة ما يجب الايمان به وهذا لا يتصور في غير عصر
النبي صلى الله عليه وسلم وفنه نظرا لان الاطلاع على تفاصيل الفرائض
ممكن في غير عصر النبي صلى الله عليه وسلم والايمان يجب له اجمالا وتفصيلا
ولا حفي في التفصيل لا يزيد بل اكل وما ذكر من ان الاعمال لا يخط
عن درجته فانها في الانضمام باصل الايمان وقيل ان اللسان
والذوار على الايمان زيادة غلبه في كل ساعة وخاصه انه يزيد
في زيادة الارمان لما انه عرض لا يبقى الا بتجدد الامثال وفنه
تظير لان حصول الامثال بعد اتمامه لا يكون من الزيادة في
شي كل في سواد جسم مثلا وقل المراد زيادة كثرته واستراق نوره
وضيائه في القلب فانه يزيد بالاعمال وتنقص بالمعاصي ومن
ذهب من الايمان فقبوله الزيادة والنقصان ظ وكفنا قيل

المقام الثاني

ان الاعمال